

التطور الاقتصادي للاتحاد السوفيتي في ارتداده
نحو الرأسمالية



«طريق الحزب العالمي»

الجهاز النظري للكومنترن (س خ)

إن هذا المقال القصير يتناول قضية غاية في التعقيد ولكنها هامة: وهى بصدد عملية الارتداد البرجوازي الرأسمالى فى الاتحاد السوفيتى وما لحقها من تحول لقوة إمبريالية اشتراكية عالمية. فى البداية تم إدراج هذا المقال فى عملنا المعنون باسم «إعلان الحرب على الماويين، الجزء 4». بالرغم من هذا وبسبب حجمه ومحتواه لم يكن من المناسب وضعه فى سياق العمل الذى كان يناقش بشكل رئيسى الفصح الأيديولوجى لـ«مناهضة الماوية» ذو الوجه السوفيتى. ومع ذلك ولأن الأهمية القصوى والفائدة التى لهذا المقال، فلقد قرر كومنترن (الستالينيون الخوجيين) نشره كمقال منفرد عن «إعلان الحرب على الماويين».

ونبدأ من مقتل الرفيق ستالين وحتى أواخر الخمسينيات، فلقد كف فى هذه الفترة الاتحاد السوفيتى عن كونه بلدًا اشتراكيًا، وكف عن أن يكون الوطن البروليتارى للرفيقيين لينين وستالين، وكف عن أن يكون المركز الثورى العالمى الرئيسى والأساس والرافعة للثورة الاشتراكية العالمية. وكانت فى هذا الوقت قيادة الحزب «الشيوعى» للاتحاد السوفيتى غارقة فى القمامة التحريفية الخورثسوفية ونبذت الماركسية اللينينية الستالينية وبناء الاشتراكية الأصيلة. وتم تمويه الارتداد الفعلى للرأسمالى بغطاء "بناء الشيوعية" الذى كان على وجه الخصوص تعبيرًا للتحريفية المعاصرة فى الاتحاد السوفيتى. صحيح أنه كان هنالك بين العمال من لم يكن يزال يستمتع من الهيبة التى قد ورثها الرفيقيين لينين وستالين من عصريهما، ومن الوقت الذى كان فيه الاتحاد السوفيتى مركز الثورة الاشتراكية العالمية. ولكن كان هذا كذلك ليتغير حين صار يتجلى بوضوح أن الاتحاد السوفيتى قد تحول لقوة عظمى إمبريالية فاشية اشتراكية تعتنق سياسة الإمبريالية الاشتراكية المولعة بالقتال. هذا كما قد أكد الرفيق أنور خوجة بشكل دقيق حين قال:

«إن الخورثسوفيين باستيلائهم على سلطة الدولة فى الاتحاد السوفيتى قد وضعوا كهدف رئيسى لهم تدمير دكتاتورية البروليتارية واسترجاع الرأسمالية وتحويل الاتحاد السوفيتى لقوة عظمى إمبريالية. (...) ولقد بنى الاتحاد السوفيتى الذى تحول لبلد تحريفى ودولة إمبريالية اشتراكية بناء استراتيجيته وتاكتيكاته. لقد أعمل الخورثسوفيون سياسة كهذه حتى يتمكنوا من تمويه كل نشاطاتهم بعبارة لينينية. لقد فصلوا أيديولوجيتهم التحريفية بطريقة تجعلهم يقدمونها للبروليتاريا والشعوب على أنها "الماركسية اللينينية للفترة الجديدة"، وحتى يتمكنوا من أن يقولوا للشيوعيين فى الداخل والخارج بأن "الثورة كانت تكتمل فى الاتحاد السوفيتى بالتطور العالمى الجديد فى الظرف السياسى والأيديولوجى والاقتصادى"، وليس فقط بأن أخبروهم بأن الثورة كانت تمضى هنالك، ولكنهم قد زعموا بأنهم كانوا يمضون نحو بناء مجتمع شيوعى لاطبقي حيث ستذبل فيه الدولة والحزب. (...) ويصعدوهم للسلطة قد جهز الخورثسوفيون كذلك منصة لسياستهم الخارجية. تمامًا كالإمبريالية الأمريكية، فلقد ذهبت الإمبريالية الاشتراكية السوفيتية كذلك لبناء سياستها الخارجية على التوسع والهيمنة بطرائق سباق التسليح والضغط والابتزاز والعدوان العسكرى والاقتصادى والأيديولوجى. إن هدف هذه السياسة كان بناء هيمنة إمبريالية اشتراكية حول العالم. ولقد طبق الاتحاد السوفيتى فى بلدان الكوميكون سياسة استعمارية جديدة نموذجية. إن اقتصادات هذه البلدان قد تحولت إلى ملحقات للاقتصاد السوفيتى. إن حلف وارسو يخدم الاتحاد السوفيتى فى إبقائه على هذه البلدان تحت نيره، ممكنًا إياه لمركزه قوات عسكرية كبيرة هناك لا تختلف عن قوات الاحتلال. إن حلف وارسو هو حلف عسكرى عدوانى يخدم

سياسة الضغط والابتزاز والتدخل العسكرى للإمبريالية الاشتراكية السوفيتية. إن "النظريات" الإمبريالية التحريفية بصدد "المجتمع الاشتراكي" و"التقسيم الاشتراكي للعمل" و"السيادة المحدودة" و"الاقتصاد الاشتراكي المُدمج"، وغيرها من النظريات لتخدم كذلك هذه السياسة الاستعمارية الجديدة. ولكن الإمبريالية الاشتراكية السوفيتية لا ترضى بالهيمنة التي تمارسها على البلدان التابعة لها فقط. وكأى دولة إمبريالية أخرى ذهب الاتحاد السوفيتى ليقاثل لأسواق جديدة ونفوذ للتأثير ولكى يستثمر رأسماله فى بلدان مختلفة ولكى يحتكر مصادر المواد الخام ويتوسع باستعمار الجديد فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من الأماكن. إن الإمبريالية الاشتراكية السوفيتية لها خطة استراتيجية كاملة تتضمن سلسلة من النشاطات الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية والعسكرية بغرض تمديد توسعها وهيمنتها. وفى نفس الوقت يعمل التحريفيون السوفيت لتخريب ثورات الشعوب وحروب التحرر بنفس الوسائل وعلى وجه الخصوص تلك التى عمل بها الإمبرياليون الأمريكيون. وكالمعادى يعمل الإمبرياليون الاشتراكيون من خلال أذنابهم، والأحزاب التحريفية، ولكن بسبب المناسبات والظروف فهم يحاولون كذلك إفساد ورشوة الجماعات الحاكمة فى هذه البلدان النامية، بتقديمهم "دعم" الاستعباد الاقتصادى لهم بغرض ضمان موطن قدم لهم فى هذه البلدان، وإثارة النزاعات المسلحة بين الجماعات المختلفة ودعم إحداها أو الأخرى، ولتنظيم المؤامرات والانقلابات وجلب أنظمة مؤيدة لهم للسلطة وحتى بالاعتماد على التدخل العسكرى المباشر، كما فعلوا مع الكوبيين فى أنغولا وإثيوبيا وغيرها من الأماكن. إن الإمبرياليين الاشتراكيين السوفيت يقومون بتدخلهم وبأفعالهم التواقة للهيمنة والاستعمارية الجديدة تحت غطاء الدعم والوقوف مع القوى الثورية والثورة وبناء الاشتراكية. ولكن فى الواقع هم يساعدون الثورة المضادة. إن الاتحاد السوفيتى التحريفى يحاول أن يفتح الطريق لتحقيق خطته التوسعية الاستعمارية الجديدة بتقديم نفسه على أنه بلد يتبع سياسة لينينية وأممية. وعلى أنه بلد حليف وصديق ومدافع عن البلدان القومية والنامية، وغيرها لقد بشر التحريفيون السوفيت بأنه وبالارتباط بالاتحاد السوفيتى وبما يسمى المجتمع الاشتراكي الذى قد أقره "القوة الرئيسية للتطور العالمى المعاصر"، ستتمكن هذه البلدان من التقدم بنجاح على طريق الحرية والاستقلال وحتى الاشتراكية. ولهذا ذهبوا يطبخون نظريات "طريق التطور اللارأسمالى" والبلدان "ذات التوجه الاشتراكي" وغيرها من النظريات. وبغض النظر عن ما تظاهروا به فإن استراتيجية الإمبريالية الاشتراكية السوفيتية لا صلة لها بالاشتراكية واللينينية. إنها استراتيجية دولة إمبريالية ضارية تريد توسيع هيمنتها وسيطرتها على بلدان كل القارات»

(أنور خوجة، الإمبريالية والثورة، تيرانا، 1979، النسخة الإنجليزية)

وبالطبع يتوجب علينا أن نثبت تحريفية الاتحاد السوفيتى السوفيتى الذى لم يكن أكثر من مجرد بلد برجوازي رأسمالى يهدف لهيمنة إمبريالية اشتراكية عالمية تمامًا كالصين التحريفية والتي صارت لاحقاً إمبريالية اشتراكية.

«إن التكوين الاشتراكي الاجتماعى يتحطم فقط حين تكون القوى المنتجة وعلاقات الانتاج منغمستان فى صراع لا ينفصل، فهذا وبعد أن تهلك القوى المنتجة تمامًا حتى لا يعود بمقدورها

صون الاشتراكية ضد العالم الرأسمالي. وحين تكون علاقات الإنتاج القديمة الأدنى والرأسمالية بارزة لاحقاً في موقع أعلى، في علاقات الإنتاج الاشتراكية، حين تكون علاقاتهم المادية للوجود قد نضجت في رحم المجتمع الاشتراكي نفسه. (...). إن القانون الاقتصادي المبدئي للارتداد للرأسمالية هو القانون الجدلي لحركة التحول من الاشتراكية رجوعاً لنمط الإنتاج الرأسمالي، بالأخص في تحويل علاقات الإنتاج الاشتراكية لعلاقات إنتاج رأسمالية من خلال سلطة الدولة الاحتكارية للبرجوازية الجديدة التي تنمو خفية وسط المجتمع الاشتراكي. وفي مراحل معينة من تطورها تذهب القوى المنتجة المادية للمجتمع الاشتراكي في صراع علاقات إنتاج الدولة الرأسمالية المنتفة، والتي وتحتها لا يمكنها أن تتطور. إن علاقات إنتاج الدولة الرأسمالية تصبح تكبيراً بالأغلال للقوى المنتجة بحيث تعوقها عن التطور. إن مراحل التحول للعلاقات الرأسمالية للإنتاج تؤثر على مراحل التباطؤ والتأخر لتطور القوى المنتجة. وبهذا فإنهم تنقصهم المساحة للتوسع الذي يقود إلى نشوب خلافات بين وحدة وتجانس قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في النظام الاشتراكي للإنتاج. ومن هذا تبعاً تظهر أزمات الإنتاج وصعوبات في تطبيق الخطط الخمسية ويجري تقزيم وتدمير القوى المنتجة، ونقص العرض والبطالة وانحطاط مرافق الإنتاج وغيرها العديد من العواقب. وبعد هذا يأتي الانهيار التام لكل النظام الاقتصادي للمجتمع الاشتراكي. والتحو أو التغيير من التوافق لانعدام التوافق لعلاقات الإنتاج الرأسمالية مع الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج - وهو النموذجي لنظام اقتصادي اشتراكي تخلفه الرأسمالية.»

(فولفجانج إيجرز، 1956-2006 - 50 عاماً من الشيوعية في النضال ضد التحريفية المعاصرة، الاقتصاد السياسي للتحريفية المعاصرة، نشره الكومنترن/س.خ في 2006، مترجم من اللغة الألمانية)

إذا فإن مفهومنا للاقتصاد السياسي للتحريفية المعاصرة هو كما يلي:

إن الاقتصاد السياسي للتحريفية المعاصرة هو الأسس النظرية لإنهاء التوافق الاشتراكي لقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج - بالتخفي وراء تمويه الاقتصاد السياسي للماركسية.

وبالرغم من هذا فإن خطط التحريفيين السوفييت لتحويل البلد من أمة اشتراكية لدولة فاشية اشتراكية وتحريفية وإمبريالية اشتراكية قد بدأت بشكل خفي كبير أو قليل حتى بعد موت ستالين في 1953. فبعد المجلس العشرين السئ الصيت للحزب "الشيوعي" للاتحاد السوفيتي (ح.ش.ا.س) حينما جرى رفع راية التحريفية بشكل رسمي، طالب عددي كبير من المناضلين للمنظمات الأساسية في الحزب "الشيوعي" السوفيتي بالمطالبة بجعل اللجنة المركزية للحزب تقوم بتقييم ماركسي لينيني حقيقي لأعمال ونشاطات الرفيق ستالين. ولمواجهة هذا قامت القيادة التحريفية خاضعة بالظروف بالاعتماد على كل أنواع الطرائق الفاشية الاشتراكية بما فيها الاضطهاد ضد أعضاء الحزب المختلفين والحل القسري لسلسلة من المنظمات الحزبية التي قد دافعت بحزم عن الرفيق ستالين.

إن هذا وحده دليل على الطابع البرجوازي الرأسمالي الذي اعتنفته الدولة السوفيتية. ففي الدولة البرجوازية تكون السلطة الحقيقية بيد الأجهزة الحكومية لخدمة الطبقات الاستغلالية والاضطهادية على حساب الطبقات المحكومة والمستغلة والمضطهدة. وتحت الرأسمالية تفنى آليات الحكم الشعبي بالهيمنة الاقتصادية والضغط البرجوازي. وبالتباين في الدولة الاشتراكية

فإن السلطة الشعبية ليست بيوتوبيا أو حلم ولكنها حقيقة لا تتجزأ من وجود الاشتراكية. إن هذه السلطة هي:

«(...) الاختبار من الأسفل، حين تقوم الجماهير، حين يقوم هؤلاء الذين يُقادون باختبار قادتهم، بجذب انتباههم لأخطائهم والإشارة للطريقة التي يمكن بها تصحيح هذه الأخطاء. إن هذا النوع من الاختبارات هو أكثر الطرق فعالية في اختبار الشعب.»

(تقرير وخطاب في الرد على المناقشة الجارية في الجلسة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، 1937، أعمال ستالين باللغة الإنجليزية، مجلد 14)

ولقد شدد الرفيقيين لينين وستالين على أن واحدة من القضايا العظيمة المتضمنة في الآتي: وهي أن وكالات إدارة الدولة والاقتصاد تربة خصبة للعناصر البيروقراطية والتكنوقراطية المحافظة على بقايا العقلية البرجوازية، والذين وبناءً عليه يريدون أن يحوزوا هذه المواقع حيث تتجمع فيها كل السلطة الاقتصادية والسياسية. إن هذا لخطر دائم لا يهدد فقط الذين لا يزالون متأثرين بأيديولوجيا البرجوازية، ولكنها تهدد كذلك العمال الموكلين بالتحكم فيها.

إن الرفيقي ستالين قد أندر في المجلس الخامس عشر للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي (بلاشفة) في أثناء العام 1973 بأنه وحين «يجرى قتال البيروقراطية» يتأثر بعض العمال أنفسهم بالتلوث البيروقراطي، وبأن هذه الظاهرة ستظل «طالما بقيت الدولة». إن توسيع وكمية وجوده تحسين سلطة العمال على الأجهزة الإدارية هي الضمانة الوحيدة لتأمين وتقوية دكتاتورية البروليتاريا. إن التطهيرات الستالينية التي جرت شيطنتها من الرأسماليين والتحريريين بشتى أصنافهم كانت قيمة بجلاء كأداة لصيانة أصالة دكتاتورية البروليتاريا والبناء الاشتراكي الحقيقي. لقد كانت تهدف هذه التطهيرات على وجه الخصوص لقتال العناصر البرجوازية الجديدة التي تريد الإمساك بزمام السلطة الشعبية. وهذا ينص عليه حتى وبشكل صريح المؤرخون المناهضون للشيوعية:

«إن الأدلة الملموسة للـ"يجوفيشنا" (التطهير الأعظم) يجب أن يعاد تعريفها. إنها لم تكن نتيجة بيروقراطية متحجرة قد صفت المنشقين ودمرت الثوريين القدامى. ففي الواقع لقد كانت التطهيرات عكس هذا. إنها لا تتوافق مع الأدلة الموجودة للمحاجة بأن التطهيرات كانت رد فعل عنيف، (...) ضد البيروقراطية. فلقد جرى تصفية المسؤولين من أعلى ومن أسفل (...).»

(ج. آرشي، أصول التطهيرات العظمى، إعلام جامعة كامبريدج، 1985، ص. 206، النسخة الإنجليزية)

إن الإزالة الفورية لهذه السلطة البروليتارية التي جرت ممارستها ضد الأعضاء البيروقراطيين المتحمسين لينحطوا لعناصر برجوازية رأسمالية بعد انقلاب خورتشوف لهي دليل على تحول الاتحاد السوفيتي لبلد تحريفي وإمبريالي اشتراكي.

فمنذ اللحظة التي اختفت فيها ممارسة السلطة المشار إليها من أسفل، تولت العناصر المبقرطة السلطة الاقتصادية والسياسية متحولين إلى طبقة برجوازية جديدة. وبعد منتصف الخمسينيات ومسبقاً في وقت الصراع الصيني-سوفيتي، بدأت تتجلى الحقائق الاقتصادية والاجتماعية التي لا

تدحض، وهى حقائق دامغة على الطبيعة البرجوازية الرأسمالية للاتحاد السوفيتى التحريفى الفاشى الاشتراكى والإمبريالى الاشتراكى.

وبالطبع فى الاتحاد السوفيتى كان "الراتب" والفوائد المادية لممثلى "السلطة البيروقراطية" ضخمة وكانت تثير قرف الشعب العامل الذى لاحظ بأن الخدم البيروقراطيين للدولة كانوا يصبحون أسياد نفس الدولة. إن البيروقراطية قد استعملت الديماجوجية الاشتراكية و"رفاه" العمال السوفيت بغرض تدمير كل أشكال الحياة الاشتراكية والوعى الاشتراكى. ومنذ أواخر الخمسينيات من القرن المنصرم تحولت الدولة السوفيتية لدكتاتورية البروليتاريا إلى دولة تخدم مصالح الطبقة البرجوازية المتمكنة الاستغلالية الجديدة. وتعلمنا الماركسية اللينينية بأن هذا المجتمع المنقسم إلى طبقتين متناحرتين كالمجتمع السوفيتى، قد صار مجتمعاً لا تقدر فيه الدولة على أن تكون شيئاً آخر باستثناءك ونها أداة للهيمنة الطبقيّة الاجتماعية، وأى قول بأنها تمثل مصالح "كل الشعب" هى ديماجوجية غبية مناهضة للاشتراكية.

لقد تم إعلان الربح رسمياً كعامل منظم للإنتاج فقط فى العام 1965، وهى حقيقة بحد ذاتها كافية لتشخص طبيعة الاتحاد السوفيتى فى هذا الوقت. بالرغم من هذا فإن الربح كان منظماً ومهيماً على الاقتصاد السوفيتى منذ وقت باكر أكثر من هذا، ونعنى به فى أواخر الخمسينيات. إن تحول أدوات الإنتاج إلى سلع وبضائع قد تشكل فى القرار رقم 1150 لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتى فى 22 سبتمبر 1957، والذى جرى النصف فيه بأن الشركات يجب أن تعمل على الأرباح كأساس لها.

وفى نفس الوقت تمت تصفية الملكية الاشتراكية فى القسم الصناعى فى العام 1975 لصالح ملكية الدولة الاحتكارية الرأسمالية والنظام الذى قد أهدق بخيره فقط على حفنة من البيروقراطيين والتكنوقراطيين والعناصر البرجوازية التى تحررت أخيراً من سلطة البروليتاريا ودكتاتورية الطبقة العاملة. وجرت عملية مشابهة فى الزراعة السوفيتية فى هذا الوقت، حين كان الريف السوفيتى وأدوات الإنتاج والسلع كان يجرى بشكل مسبق تنتشر بحرية وكانت كل الصفات الرئيسية للتنظيم الاقتصادى تنهاوى.

وانطلاقاً وتأسيساً لتحليلاتهم على الأيديولوجيا البروليتارية التى لا تقهر، كان الشيوعيون الألبان بقيادة الرفيق أنور خوجة كانوا دوماً يتمكنون من توقع المناورات التحريفية واحدة بعد الأخرى. لقد كان هذا جلياً تماماً فى قضية التحريفيين السوفيت: فى أكتوبر 1964 حتى قبل إعلان "إصلاح كوسيجن الاقتصادى" - وفى خطابه المفتوح لأعضاء الحزب الشيوعى السوفيتى لم يقم الرفيق أنور خوجة فقط بشجب النظريات التحريفية بصرامة، ولكنه انتهب فرصة للتأكيد بأنه من خلال "الإصلاحات الاقتصادية" تسترجع جماعة خورتشوف الرأسمالية: لقد نبذ الخورتشوفيون "المبدأ الاشتراكى للتعويض حسب العمل" وقد قاموا "بتخريب الاقتصاد المخطط مركزياً". بالإضافة لهذا فإن الرفيق أنور قد أشار كذلك بأنهم يحاولون على تشجيع مبدأ السعى الرأسمالى للربح والمنافسة الرأسمالية الحرة وكانوا يمشون نحو تخريب الملكية الجمعية التى تم تم تقسيمها، كما حدث مع القطارات والجرارات.

لاحقاً وفى عمله العبقرى (مع ستالين) والذى كان من ضمن أعماله الأخرى، قام الرفيق أنور خوجة وهو الكلاسيكى الخامس للماركسية اللينينية بالقيام بطرح عادل للنشاط متعدد الأوجه

للفريق ستالين وللتحولات السوسيواقتصادية الجبارة التي حدثت في فترته؛ فترة دكتاتورية البروليتاريا.

وفي الحقيقة، وبُعيد موت ستالين على يد التحريفيين، فإن انهيار أنماط إعادة الانتاج للمنتوج الاجتماعي يثبت هذا بحسم. إن ما تغير في الاتحاد السوفيتي التحريفي قد تضمن في تطوره توفقاً للقوى المنتجة للشيوعية، وطرق إدارة احتار الدولة للملكية تغيرت، وكان استرجاع عبودية الأجر وإنتاج السوق ليقود حتماً إلى إنشاء اختلالات خطيرة في الإنتاج الاجتماعي والذي سيقود بدوره إلى تناقضات بين أنصار البرجوازية التحريفية القائلين بإدارة "جامدة" وبين أولئك الذين ينادون بإدارة "لينة" للملكية البرجوازية الرأسمالية التحريفية كما يحدث في أى بلد برجوازي معاصر. وفيما يهم، فإن الملكية المذكورة قد خسرت طابعها الاشتراكي وظلت نوعاً من الملكية الرأسمالية التي لا تتوقف عن كونها كذلك سواء كانت بشكل ظاهر مخصصة، أو كان ظاهرها وطابعها يختبئ وراء التمويه "العام" للدولة الاحتكارية، وبهذا تتأصل نفس الشرور كما في أى مجتمع برجوازي رأسمالي. وكما أعلن الرفيق أنور خوجة بأن:

«عودة الاتحاد السوفيتي للرأسمالية نجحت في اكتساب صفاتها الخاصة، والنظام الرأسمالي نجح في التوصل لأشكال خاصة. إن هذه الخصائص وهذه الأشكال الخاصة تحدها حقيقة أن الرأسمالية في هذا البلد قد جرى إعادة بنائها كنتيجة للإطاحة بالاشتراكية، كنتيجة للعملية الرجعية الجارية على عكس الرأسمالية في شكلها الكلاسيكي التي تتبع الإطاحة بالنظام الإقطاعي كعملية تقدمية.»

(أنور خوجة، تقرير للمجلس الثامن لحزب العمل الألباني، 1981، النسخة الإنجليزية)

«وكما أثبتت التجربة الطويلة مسبقاً فإن رأسمالية الدولة تدعمها وتطورها البرجوازية، ليس لخلق دعائم مجتمع اشتراكي، (...)، ولكن لتقوية دعائم المجتمع الرأسمالي والدولة البرجوازية لاستغلال واضطهاد الشعب العامل بشكل أكبر. إن هؤلاء الذين يديرون "القطاع العام" ليسوا ممثلي العمال، ولكنهم رجال الرأسمال الكبير، هم هؤلاء الذين يملكون مقاليد اقتصاد الدولة كلها في أيديهم. إن الموقع الاجتماعي للعامل في شركات "القطاع العام" لا يختلف عن هذا الذي في القطاع الخاص، فعلاقته مع آليات الإنتاج والإدارة الاقتصادية للشركات وسياسة الاستثمار والدفع وغيرها، إلخ، هي نفسها. إن الدولة البرجوازية (البرجوازية) تستولي على أرباح هذه الشركات.»

(أنور خوجة، الأوروشيوعية ضد الشيوعية، تيرانا، 1980، النسخة الإنجليزية)

فعلى سبيل المثال وبالرغم من ما قد يقوله التحريفيون السوفيت، فإن البطالة كانت ظاهرة شائعة في الاتحاد السوفيتي التحريفي، وكانت دليلاً حاسماً على طبيعته البرجوازية الرأسمالية، حيث أنه لا يمكن أن توجد بطالة تحت الاشتراكية (كما كان الحال مع الاتحاد السوفيتي البلشفي للينين وستالين وجمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية بقيادة الرفيق أنور خوجة).

ومنذ النصف الثاني من سبعينيات القرن المنصرم، قد أصبح من الجلي كالشمس في إشراقها بأن ضعف الإمبريالية الاشتراكية السوفيتية قد أظهر دون أى شك بأنها الدولة البرجوازية التحريفية

لم تكن هي من تتولى مقاليد الاقتصاد، ولكنها تقلبات الاقتصاد العالمى الذى تتحكم فيه الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للطبقة البرجوازية العالمية التى أملت أوامرها للبلدان التحريفية لبرجوازية. فمسبقاً وفى باكر الستينيات قام صحفى مناهض للشيوعية بملاحظة "إشارات للحياة البرجوازية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية" والتى يمكن "ملاحظة العديد منها". حتى أنه قد أكد بأن

«الاتحاد السوفيتى قد تغير. وكلمة "تغير" لها معنيين. وأنا أود القول بأنه قد تغير كثيراً، وحيث أننى متحمس للعرب، فإنى أؤمن بحزم بأنه قد تغير للأفضل، وبأنه تغير بشكل إيجابى.»

(Léon Zitronne, L'URSS a bien change Maintenant on peut y rire)

إن هذا وحده يجب أن ينهى أى شكوك بصدد الطابع البرجوازى الرأسمالى للاتحاد السوفيتى منذ أواخر الخمسينيات وباكراً الستينيات. ولقد كان أنور خوجة مصيباً تماماً حينما قام فى "تقريره للمجلس السادس لحزب العمل الألبانى" بالشجب الشجاع لـ«البرجوازية السوفيتية الجديدة التى يحركها البرجوازيون والتكنوقراطيون» الذين "أخذوا دفة الدولة والاقتصاد لضمان امتيازات ودخول هامة لأنفسهم". لقد كان مصيباً تماماً حين أعلن بأن الدولة الاحتكارية البرجوازية السوفيتية قد "استبدلت التعويض وفقاً للعمل بنظام توزيع الدخل الذى سمح لأعضائه بحصد ثمار وعرق وألم الجماهير العاملة للضمان بأكثر الطرق المختلفة بأن دخلهم سيصبح مرتفعاً أكثر بكثير من العمال والفلاحين". وأخيراً لقد كان كذلك محقاً فى فضح نشر الأكاذيب التى أحب التحريفيون السوفيت ترويجها لخداع البروليتاريين والعمال والمضطهدين والمستغلين فى العالم، ولذا فبقيامهم بهذا قاموا بضرر فادح للحركة الشيوعية الثورية العالمية.

«إن التشويش قد صار أسوأ لأن التحريفيين الخور تشوفيين يحاولون أن يبيعوا استرجاع الرأسمالية فى الاتحاد السوفيتى وفى غيرها من الأماكن على أنه اشتراكية. إن هذه ديماجوجية تخدع العديد من الصادقين الذين ينتقدون بحق العديد من الظواهر السلبية فى حياة الاتحاد السوفيتى والبلدان التحريفية الأخرى بينما يعرفون النظام القائم هناك على أنه اشتراكى وينسبون عواقب استرجاع الرأسمالية للاشتراكية»

(أنور خوجة، تقرير للمجلس السادس لحزب العمل الألبانى، 1971، النسخة الإنجليزية)

وفى عام 1981 فى خطابه المعنون بـ"تقرير للمجلس الثامن لحزب العمل الألبانى" قام الرفيق أنور خوجة مرة أخرى بتحليلات مادية، وهذه المرة كانت بصدد التناقضات فى المجتمع السوفيتى البرجوازى الرأسمالى التحريفى الإمبريالى الفاشى الاشتراكى الاستعمار الجديد والمناهض للشيوعية والذى يستعبد بالعمال بالأجور، وأوضح الرفيق أنور خوجة بنظرة قائمة للتحريفيين السوفيت وتابعى دولتهم، وأعلن الرفيق أنور خوجة بدقة للبلدان التحريفية بالآتى:

«فى هذه البلدان التى جرى فيها الارتداد للرأسمالية بأشكال عديدة، والتى فيها قد بزغ المستغلون الجدد ونمو بقوة. إن كان البلد الذى يمضى خلال هذه العملية الرجعية كبيراً فى أرضه وشعبه وقدرته الاقتصادية، فإنه يجرى تحول هذه الدولة لدولة إمبريالية اشتراكية، وإن

كانت النقيض فإن البلد الصغير يصبح تابعًا للرأسمالية العالمية التي يهيمن عليها الرأسمال الأجنبي والاستعمار الجديد اللذان يستغلان ثروة هذا البلد وكدح وشقاء شعبه.»

(أنور خوجة، الديمقراطية البروليتارية هي الديمقراطية الحقيقية، 1978، النسخة الإنجليزية)

وفى هذه الجمل البسيطة قد أنفذ الرفيق أنور هدف الإعداد والنطق بقانون عام ينطبق على كل البلدان التحريفية والفاشية الاشتراكية بدون استثناء. وهذا القانون العام الذى قد وضعه أنور لم يبطله على الأقل التحلل اللاحق للإمبريالية الاشتراكية السوفيتية تحت الإمبريالية الغربية، لأن التوازن فى القوى الإمبريالية الداخلية ليس ساكنًا وهناك بلدان رأسمالية تنمو أكثر من الأخرى. ولقد كان هذا نفس الأمر بصدد التنافس والتناقض الإمبريالى الداخلى بين الولايات المتحدة الإمبريالية والاتحاد السوفيتى الإمبريالى الاشتراكى.

ودليل آخر لا قدرة على تفنيده بصدد الطبيعة اللا-اشتراكية للاتحاد السوفيتى فى هذا الوقت (حين بدأ "الشقاق الصينوسوفيتى") هو التسارع الضخم فى التجارة الخارجية. فى الحقيقة إن واحدة من الإشارات الاقتصادية التى تشير إذا ما كان هذا البلد اشتراكيًا أو لا خلال أول مراحل الاشتراكية (فى بلد واحد) هو حجم التجارة الخارجية - وهذا المقدار يكون أقل بالفعل فى البلدان الاشتراكية أكثر من البلدان البرجوازية الرأسمالية التحريفية الإمبريالية. فمثلاً فى وقت الرفيق ستالين كانت ميزانية الدولة للتجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى البلشفي تتمثل فى أقل من 0.4% (!) من كامل ميزانية الدولة للعام 1950. وفى ألبانيا أنور خوجة الاشتراكية كانت الأرقام مقارنة لهذا. إن هذا النوع من المقاييس يمكن أن يتمثل فقط فى بلدان إشتراكية أصيلة. وفى الواقع، يكون من المستحيل التحديد حتى بالمصطلحات النظرية المجردة بأن بلدًا برجوازيًا رأسمالياً يمكن أن يمثل مقدار تجارته الخارجية مقدارًا ضئيلاً بالنسبة لكل الدخل الاقتصادى الاجتماعى. وهذا لأن الميل المتأصل فى الرأسمالية للتكبير اللامحدود للإنتاج يدخل حتمًا فى تناقض وصدامات مع الاستغلال (عبودية الأجر) ، وبهذا فإنه يولد كميات هائلة من السلع "الفائضة" المفرطة التى يجب أن تتدفق بعيدًا فى الأسواق الخارجية.

وبالطبع فإن قيم التجارة الخارجية يجب أن تنقص بنفس الطريقة التى يتطور بها البناء الاشتراكى. وهذا ما حدث فى الاتحاد السوفيتى البلشفي للينين وستالين وفى ألبانيا أنور خوجة الاشتراكية. ولم يحدث هذا بالطبع ضروريًا حتى لأنه وبسبب المحاولة الرأسمالية الإمبريالية كان حينها تقليل الاتكال على العالم الرأسمالى الإمبريالى ذو أهمية عظمى لنجاة الاشتراكية. وبالطبع فإن التطبيق الناجح لهذا المبدأ لهو كذلك دليل بأن بلدًا معينًا هو أصيل فى بنائه للاشتراكية. وفى التأثير الاقتصادى يلبى هذا المبدأ حاجيات إعادة الإنتاج الموسع المتسارع من خلال الثروة الاجتماعية، ولكن إعادة الإنتاج هذه لا يمكن أبدًا أن تتم إن ظهرت عبودية العمل المأجور، سواء باسم البرجوازية القومية أو باسم البرجوازية الإمبريالية.

فأينما حلت السلطة البرجوازية لا يجرى توزيع العمل طبقًا للمنفعة الاجتماعية ونجاح الاقتصاد ككل، ولكن طبقًا بمعدل الأرباح الأقصى الذى يمكن أن يتم من خلال التطوير السريع فى قسم معين على وجه الخصوص من أقسام الاقتصاد. وبالطبع فإنه اليوم لسنا فى المرحلة الأولى من الاشتراكية. بالرغم من هذا، وفيما يتعلق بالأحداث التى جرت والتى كنا فيها فى الطور الأول

من "الاشتراكية فى بلد واحد" (كما حدث على سبيل المثال فى الشقاق الصينوسوفيتى)، كان هذا المؤشر لايزال صالحاً كدليل آخر على الطبيعة الرأسمالية للاتحاد السوفيتى. بهذا فإننا نقدم جدولاً يعرض تضخم حجم التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى منذ هذا الوقت:

مقدار التجارة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (بتقدير مليارات الدولارات): 1955- 6.4 ، 1960- 11.2 ، 1965- 16.2 ، 1970- 24.5 ، 1975- 70.2 ، 1980- 145.0 ، 1985- 170.4 ، 1990- 224.8

فى المقام الأول تظهر هذه الأعداد بأنه خلال فترة 1955-1990 زادت مقادير التجارة السوفيتية الخارجية بأكثر من 350%! وتقلص الدخل القومى بأقل بكثير وبسرعة: إن هذا يكفى للملاحظة بأنه خلال فترة 1965-1980 قد تزايد بحوالى 2%. وإن قارننا هذا الموقف فى 1954 فقط بُعيد موت الرفيق ستالين فسنلاحظ بأن الدخل القومى السوفيتى قد تزايد بـ15 مرة مقارنة بنظيره فى 1913، بغض النظر عن الدمار والعيوب والمصاعب المفروضة بحربين عالميتين. وخلال وقت البناء الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى كانت التجارة الخارجية تتطور بالتوازى وبأقل أو بنسب مشابهة لهذه التى فى الدخل القومى. بالرغم من هذا فإنه وبعد الارتداد للرأسمالية قد تزايد بشكل أعلى فى النصف الثانى من الخمسينيات وحتى بشكل متسارع أكثر منذ 1973 ومابعدھا كما حدث مع كل منافسيه الإمبرياليين. وهذا ما قادت إليه حتمًا ما تسمى بـ"اشتراكية السوق" و"الاشتراكية ذات الوجه الإنسانى"! لقد قادت إلى اقتصاد برجوازى رأسمالى تمامًا مدمج فى البرائن الجبارة للإمبريالية العالمية! وتكثفت فى العقود اللاحقة الطبيعة اللا-اشتراكية للاتحاد السوفيتى مسبقاً فى أواخر الخمسينيات (حين بدأ الصراع والشقاق الصينوسوفيتى). وإن كان وحتى باكر السبعينيات الاقتصاد الإمبريالى الاشتراكى فى طوره الأهلى لدخل فى النصف الثانى من 1970 فى فترة انخفاض نسبى مقارنة بمنافسه الأمريكى. وفى الذروة وفى باكر السبعينيات وصلت التجارة الداخلية للاتحاد السوفيتى الإمبريالى الاشتراكى إلى 33% من نسبة الولايات المتحدة. ولكن فى 1980 لم تمثل أكثر من 30% منها وفى 1990 لم تمثل أكثر من 25% منها. وحتى باكر السبعينيات كان التحريفيون السوفيت لايزالون قادرين على تقوية مواقع أسواقهم فى البلدان التابعة المستعمرة الجديدة، ولكن بعد سنين قلائل لاحقاً كانت حصتهم النسبية فى تجارة هذه البلدان قد هوت بنحو الثلث، بينما تبعيتهم التجارية على منافسيهم الإمبريالية كانت تتزايد بشكل كبير، وبهذا قد قادوا لتكثف الاستغلال الاستعمارى الجديد لبلدان الكوميكون على يد الإمبريالية الاشتراكية السوفيتية وشدوا من وقع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. والوضع فى الاتحاد السوفيتى التحريفى كان خطيراً حيث أن

«الاتحاد السوفيتى كان يريد أن يصدر منتجات ليسدد وارداته.»

(Pierre George, L'économie de l'URSS, Presses universitaires de France, P.115)

وفى بدايات 1980 كان الوضع قد أصبح غير مستدام للإمبريالية الاشتراكية السوفيتية والبلدان التابعة لتأثيرها: فأولاً قد أصبحت معتمدة على مزاحمها الإمبرياليين، كما ظهر كذلك فى البلدان المستعمرة الجديدة التابعة. وكلهم كانوا مديونين بشدة للبلدان الإمبريالية الغربية وكانوا

خاضعين لسلطان صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وعلى سبيل المثال فيتنام، وهى مستعمرة جديدة مؤيدة للسوفيت، كانت سياسة "الإصلاح أو الموت" جرى تطبيقها على يد البرجوازية التحريفية الذين وعلى حسب زعمهم "اخترعوا" شيئاً يسمى بـ"اقتصاد السوق ذو الاتجاه الأستراكي"... إن هذه العملية الضخمة للمديونية قد لاحظها الشيوعيون الألبان الذين ذكروا بأنه

«تقديم قروض كهذه يضمن للأسواق البرجوازية بيع سلعها، ويقوم الرأسماليون بعمل أرباح ضخمة من معدلات الفائدة المرتفعة المفروضة، بينما المديونون ملزمون ومكبلون بأقدامهم ويبداهم للدائنين والشركات الرأسمالية (...). وبعيداً عن استخلاص الأرباح الرأسمالية، فإن هذه القروض وهذا "الدعم"، لها كذلك أهداف سياسية. إن الدول التى تعطى قروضها تهدف لدعم وتقوية سلطانها السياسى والاقتصادى عن طريق مجموعات معينة تدافع عن المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذا البلد الذى يعطى القروض. وكما يجرى عقد اتفاقات على هذه القروض بين الحكومات، فإنهم يقومون باعتماد اقتصادى وسياسى على الديان بشكل عظيم. والجماعات الحاكمة للبلدان التى تسمى بالاشتراكية كالاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ومعهم الصين كذلك، يسمحون للرأسمال الأجنبى بأن يتدفق فى بلدانهم، لأن هذا الرأسمال يخدم الجماعات الحاكمة، بينما هو عبئ ثقيل على كاهل الشعوب. إن بلدان الكوميكون غارقة فى الديون حتى أعناقها.»

(أنور خوجة، الإمبريالية والثورة، تيرانا، 1979، النسخة الإنجليزية)

وفى عام 1981 قد أشار الماركسيون اللينينيون الألبان كذلك إلى مقدار مديونية الدول التحريفية بمن فيها الاتحاد السوفيتى للدول الإمبريالية الغربية، والتى قد وصلت مديونيتهم لدول الغرب الإمبريالية بما يقدر بأكثر من 80 مليار دولار (!!)

«إن الوضع خطير جداً حتى أنه فى بعض البلدان بما فيها بولندا ورومانيا لم تعد قادرة على تسديد فوائد قروضها وقد ذهبوا ليطلبوا من البرجوازية الدولية أن تعطيتهم قروضاً جديدة وتأجيل مواعيد السداد النهائية فضلاً على أن يجرى إعلان هذه الدول بالإفلاس»

(PTA, La dégénérescence du Comecon en une organisation capitaliste, Etudes politiques et sociales)

وفى الوقت الحاضر قد ذهب الوضع فى الاتحاد السوفيتى من سئ لأسوء، حيث أنه توجب عليه أن يبيع الذهب والبلوتونيوم والماس فى السوق العالم بغرض تلبية الطلبات المتكررة من البرجوازية الدولية الاحتكارية لسداد القروض وسداد الأرباح.

«من خلال منح قروض باهظة للبلدان الفاشية الاشتراكية والتحريفية، قد ضمنت البرجوازية الدولية ثماراً اقتصادية وسياسية معتبرة. وبهذا فإنها تجد أسواقاً جديدة وشعبية جداً فى وقت الأزمة، فتبيع مخزونها من البضائع وتزيد رأسمالها. أما فى عام 1979 فإن البلدان التحريفية الغربية قد دفعت للدائنين حوالى 5 مليار دولار كفوائد، وفى عام 1980 قد وصل هذا العدد إلى 7 مليار دولار والآن قد وصل إلى 8.5 مليار دولار.»

(PTA, La dégénérescence du Comecon en une organisation capitaliste, Etudes politiques et sociales)

وفى هذا السياق كان من المحتم وتحت ظروف الإنتاج السلعى بأن انهارت كل الصناعات التى تخلفت إنتاجيتها من وراء منافسيها. وبهذا فإن تفكك الكتلة السوفيتية وتصنيع دولها التابعة المستعمرة الجديدة قد تقرر حين سمح التحريفيون بالتدفق الحر للرأسمال الأجنبى من البلدان الإمبريالية الغربية. وفى الحقيقة إنه من الصحيح أن ثورة برجوازية مناهضة للاشتراكية التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى فى الخمسينات، ولكن القدرة الصناعية والتقنية الهائلة لبلد بهذا الحجم بصناعة قوية ثقيلة لإنتاج أدوات الإنتاج الموروثة من الفترة الاشتراكية وتحول هذه الأقسام لأقسام تحت سلطان الدول البرجوازية الرأسمالية الاحتكارية قد أدى لتحويل الاتحاد السوفيتى لدولة برجوازية رأسمالية فاشية اشتراكية وعنصرية وشوفينية ورجعية واستعمارية جديدة ومناهضة للشبوعية وقوة عظمى بصيغة دولية يمكنها أن تفضل وتمتد بسياستها الاستعمارية الجديدة المسماة بـ"نفوذ التأثير" بغرض البحث عن الهيمنة الحصرية عن العمالة الرخيصة وقوة العمل والأسواق والمصادر وبدون التردد فى الاعتماد على الحروب والانقلابات الفاشية وغيرها.

وبغرض تنفيذ هدفها النهائى: وهو رفع الأرباح لأقصى حد (وهذا كذلك ما يحدث أيضاً مع أى نوع آخر من الإمبرياليات) كان الإمبرياليون الاشتراكيون السوفيت تماماً كالإمبرياليين، ولم تهم عباراتهم الكاذب "الأممية" التى استعملوها لتبرير أفعالهم الإمبريالية واستعمال التسميات "الاشتراكية" لتأهيل الجماعات البرجوازية الكومبرادورية من أذنانهم.

وكذلك كانت القضية فى غزو تشيكسلوفاكيا فى 1968 حينها وبالرغم من العبارات الرنانة للـ"دفاع عن الاشتراكية"، كان الإمبريالية الاشتراكيون يقاتلون لإخفاء المغزى الحقيقى من أحداث تشيكسلوفاكيا: فالمزاحمات الإمبريالية الداخلية من خلال قمع الجناح المؤيد للغرب والجناح البرجوازى الكومبرادورى المؤيد للغرب. إن العلاقات داخل "المجتمع الاشتراكى" تحت هيمنة الاتحاد السوفيتى التحريفى لم يكن لها صلة بالعلاقات بين بلدان اشتراكية حقيقية: و"السياسية لمشاركة" لم تكن ليحددها جهاز جمعى كما الكومنترن السابق المجيد للينين وستالين، ولكن جرى تحديدها بيد التحريفيين السوفييت والجماعات الإمبريالية الاشتراكية التى فرضت رؤاها خلال هذه اللقائات. ولقد أكد أنور خوجة كل هذا فى أعماله كما يظهر من خلال الاقتباسات المذكورة، حتى انه قال:

«إن قطع الاتحاد السوفيتى التام مع تقاليد التضامن كله كان شيئاً محسوساً بعنف فى بلد كانت فيها ذكرى الدعم الغير أنانى الآتى خلال الفترة التى كان فيها ستالين حياً. فكلما كان الإخلاص للصدقة القديمة مع شعوب الاتحاد السوفيتى يتكثف ويتحرك ويقف، فكلما كانت إدانة سياسة موسكو الحالية قوية وعميقة.»

(PTA, Conférence nationale sur l'oeuvre immortelle du camarade Enver Hoxha, Edition numérique, p. 34)

لقد أشار الشيوعيون الألبان على نقيض ما أعلنه الإمبرياليون الاشتراكيون السوفيت بـ"مساعدهم" بأنهم لا يريدون التطور المستقبلي للاقتصاد القومي لهذه البلدان، وبأن "مساعدهم" هذه لا تضمن استقلالهم الاقتصادي والسياسي، ولكنها كانت بغرض إخضاع هذه البلدان والقبول بالاستعمار الجديد وعبوديته وجعلها تفقد استقلالها السياسي والاقتصادي من خلال منعها من امتلاك صناعة ثقيلة كأداة للإنتاج ومن خلال تحويلها إلى مجرد مستعمرات ملحقة جديدة لاقتصادهم الإمبريالي. إن الصناعة الثقيلة للإنتاج كأداة للإنتاج هي وحدها ما تضمن الاستقلال والأسس السوسيواقتصادية للاشتراكية. فلقد أكد ستالين بأنه:

«إن كنا (...) سيتوجب علينا أن نوقف إعطاء الأولوية لآليات الإنتاج لننتج السلع الاستهلاكية. فماذا سيكون تأثير إيقاف إعطاء الأولوية لإنتاج الآليات الإنتاجية؟ ستكون النتيجة دمار إمكانية التوسع المستمر لاقتصادنا القومي لأن الاقتصاد القومي لا يمكنه أن يكمل توسعه بدون أن يعطى الأولوية لإنتاج الآليات الإنتاجية.»

(ستالين، القضايا الاقتصادية للاشتراكية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)

ولقد أشار الماركسيون اللينينيون الستالينيون الألبان كذلك بالاستناد على خبرتهم، كيف أن الإمبرياليين والتحريريين قد تبعوا في خطاهم التروتسكيين، وأحبوا أن يفسروا مبدأ الاعتماد على الذات كـ"تحرك ناحية القومية الضيقة". لقد لعب مبدأ الاعتماد على الذات بالنسبة للماركسيين اللينينيين الألبان دوراً "كونياً" بالنسبة لهم ويمكن أن يطبق في كافة فروع وأقسام الحياة، لقد كان واحداً من أكثر التعبيرات الحادة للصراع الطبقي على الساحة الدولية خلال أول فترة للاشتراكية "في بلد واحد"، والمبدأ الذي يقود الصراع لبناء الاشتراكية كان في بيئة دولية عدائية، لقد كان في خضم المحاولة الإمبريالية التحريفية الرأسمالية.

ولكن حين فشل الإمبرياليون الاشتراكيون السوفيت في طرد منافسيهم الرئيسيين الذين اعتمدوا على قدرات محلية وخارجية عملاقة في الجانب التجاري كالأستثمار، بدأت الإمبريالية الاشتراكية السوفيتية في معايشة الانحدار والضعف منذ منتصف السبعينيات، والذي قد تساوى في نفس الوقت الذي تكاثرت فيه التدفق الهائل للرأسمال في البلدان التابعة المدرجة في نفوذ تأثير الإمبريالية الأمريكية (جنوب ووسط أمريكا، جنوب شرق آسيا)، والذين كانت منتجاتهم تستعمل بعمالة أرخص تنافس تلك المنتجة من الدول المستعمرة الجديدة المؤيدة للسوفيت في الكوميكون. لقد كان موقفاً اقتصادياً كارثياً قد اقتيد فيه القادة التحريفيون لأن يأخذوا بالانفتاح الاقتصادي الكامل للاتحاد السوفيتي التحريفى وبلدانه التابعة أمام السوق العالمي في المجال التجاري كما في لاستثمار على أمل جذب استثمارات أجنبية. ولكنهم قد "نسوا" توقع نتائج العمل المدمر لقانون القيمة المسمى بـ"اليد الخفية". وكان الشئ الوحيد الذي قد حققه هو أسرع إضعاف للإمبريالية الاشتراكية السوفيتية، وبهذا حولوا البلد إلى شبه مستعمرة، وهو موقف قد تسبب بتفكك الإمبريالية الاشتراكية السوفيتية في أواخر 1980 وفي بدايات التسعينات، وفي عملية لا تنتمي أسبابها وتطوراتها لمقالنا هذا.

وسنشير فقط بأن

«حاليًا [عام 1988] نتحدث بشكل علني في الاتحاد السوفيتي عن تطوير القطاع الخاص، ففي الوقت الحالي تنشأ مشاريع مشتركة مع الرأسمال الأجنبي بحرية في العلامات التجارية و مع الخارج»

(PTA, Etudes politiques et sociales, p. 614)

إن هذا ما كان ليكون أبدًا الموقف في بناء بلد اشتراكي حقيقي. فعلى سبيل المثال في ألبانيا أنور خوجة الاشتراكية تم القول في الدستور بوضوح بأن:

«منح الامتيازات وتأسيس شركات اقتصادية ومالية أجنبية ومؤسسات ناشئة بشكل مشترك مع البرجوازية والدول الرأسمالية التحريفية الاحتكارية وكذلك التحصل على قروض منهم، ممنوع في جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية.»

(مادة 28 من دستور جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية، ديسمبر 1976، النسخة الإنجليزية)

علاوة على هذا فإنه وفي الاتحاد السوفيتي التحريفية وخلال فترة 1967-1987 كان التضخم السنوي لأسعار الجملة والتجزئة أكبر بـ 5%. وكانت المعيشة مرتفعة وباهظة وتزايد أكثر من الأجور، تمامًا كما يحدث في أي بلد برجوازي. ويمكننا أن نقرأ بتاريخ 15 أبريل 1987 في ليتراتورينا جازيتا حول درجات التضخم:

«إن الحياة تصبح أكثر غلاءً. الجميع يعرف ويتحدث باستمرار. وحده مركز الإحصائيات المركزية لا يعرف، بينما من المفترض أن يعرف بكل شيء. (...) لقد تزايدت الأسعار مؤخرًا بدون مراعاة مشتركة مع زيادة الأجور»

(Literatournia Gazeta, 15 April, 1987)

والتورط المفرط في عقدة الصناعات العسكرية على حساب تطوير الصناعات الإنتاجية في فترة "التعايش السلمي" كان نتيجة الضرورة الاقتصادية الثابتة للدولة الاحتكارية الرأسمالية وتوجهها لمراكمة الرأسمال من خلال تطوير القطاعات الغير منتجة (قطاعات صناعة السلاح) بدلًا من تحسين ظروف العمال.

وأخيرًا نتمنى بأن تكون هذه النصوص الوجيزة حول القضية المعقدة للتطور الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي لاستعادة الرأسمالية والارتداد لها بمثابة إسهام لتصوير صحيح نسبيًا حول خط تمايزنا الستاليني الخوجي يختلف عن كل أنواع النصوص البرجوازية الرأسمالية التحريفية والتحريفية الجديدة والإمبريالية والإمبريالية الاشتراكية والاستعمارية والاستعمارية الجديدة والفاشية والفاشية الاشتراكية والانتهازية والمناهضة للشيوعية.